

Distr.: General
7 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١٢-١ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان من المجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2010/1



بيان

١ - يعرب المجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، المعروف عالمياً بالاسم المختصر "BPW International"، عن الشكر والعرفان للجهود وأنشطة الدعوة التي اضطلع بها المجتمع المدني على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وخاصة من خلال المنظمات النسائية، بالتعاون مع الحكومات والهيئات، لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. بيد أننا نعرب، بوصفنا منظمين تمثّلان ملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، عن اهتمامنا العميق بأنه لم يتحقق، بعد، الكثير من المثل العليا لأعمال كامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٢ - ولقد مضى خمسة عشر عاماً على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أُحرز فيها بعض التقدم في ما يتعلق بعض النساء. إلّا أن التقدم المحرز، في ما يختص بملايين النساء والفتيات في العديد من البلدان، كان بطيئاً للغاية. فقد حالت ويلات الحروب، والصراعات القومية، والكوارث الطبيعية، دون إحراز تقدم بشأن القضايا الجنسانية وقضايا التنمية. وأدت هذه الظروف أيضاً إلى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، تلك الآفة التي تؤثر على النساء والأطفال أكثر من مما تؤثر على الرجال.

٣ - وأدى الركود الاقتصادي العالمي والتغيرات في المناخ، مؤخراً، إلى عكس اتجاه تقدم أضعف فئات النساء. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ٥,١ ملايين امرأة سيصبحن عاطلات عن العمل في عام ٢٠١٠ بسبب الانكماش الاقتصادي - يضاف إلى ذلك ٣٢,٦ مليون امرأة ليس لديهن أصلاً عمل مأجور^(١). وسيؤثر تغير المناخ على تفاقم عدد من التحديات الماثلة أمام النساء، لأن احتمال وقوع النساء والأطفال ضحية للكوارث الطبيعية أكبر بأربع عشرة مرة منه عند الرجال، في المجتمعات التي تنعدم فيها المساواة بين الجنسين؛ ويشكل هذا التفاوت مزيداً من التحديات أمام تحقيق غايات الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - ويدرك كل من المجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، وجود الفجوة في احتياجات وتطلعات النساء والفتيات بين الدول المتخلفة النمو والدول الأكثر تقدماً. ولأغراض تحقيق التمكين الشامل للمرأة، سيكون من الأهمية بمكان للنساء اللواتي يتمتعن بنوعية حياة أفضل، أن يسعين جاهدات إلى تحسين النواتج بالنسبة للنساء الأشد حرماناً. ويجب أن يكون نضالهن من أجل الجميع نساء ورجالا، بغض النظر عن العرق والثقافة والمعتقد.

(١) منظمة العمل الدولية، اتجاهات نماذج القياس. الاقتصادي تموز/يوليه ٢٠٠٩. ILO, Trends Econometric (Models) (July 2009)

٥ - وتنص الفقرة ١٢ من إعلان بيجين، على أن يكفل تمكين المرأة والنهوض بها، لكل من المرأة والرجل، فرصة تفعيل إمكاناتهما الكاملة في المجتمع، ورسم مجرى حياة كل جنس وفقا لتطلعاته الخاصة. ويوجد العديد من النساء والفتيات المحرومات من هذه الفرصة في عام ٢٠١٠. ويؤدي الاتجار بالبشر والعنف والاعتداء الجنسي والفقر المتواصل والتشرد وضيق سبل كسب العيش، إلى إدامة حياة العوز والتمييز بالنسبة لأعداد كبيرة من النساء والفتيات.

٦ - وتنشط المنظمات غير الحكومية النسائية المعنية بحقوق المرأة بصورة خاصة، في سبيل تعزيز الأهداف والإجراءات الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين. وتمثل المشاريع والموارد المخصصة لتوفير سبل عيش أكثر استدامة، وللوقاية من العنف، وتوفير التعليم والتدريب، وتحسين الصحة في المجتمعات المحلية، عوامل شديدة الفعالية. فقد كان لمشاريع التنمية التي نفذها المجلس الدولي للمرأة، والتي خصصت لها ميزانيات صغيرة نسبيا، أثر عميق في زيادة دخل الأسر من خلال تحسين الثروة الحيوانية، وتنويع المحاصيل، وتسويق المنتجات الزراعية، والتدريب على صنع المنتجات الحرفية للبيع. وأدت برامج محو الأمية، وإتاحة التمويل للموارد التعليمية، وتوفير أطراف اصطناعية، إلى تعزيز حياة العديد من النساء وأسرهن. فتغلب الأمل على اليأس في سبيل كفالة استدامة التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

٧ - وجرى الإعراب، في اجتماع الجمعية العامة للمجلس الدولي للمرأة، المعقد في جوهانسبرغ، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عن الموافقة على رفع مستوى الوعي بالقضايا الجنسانية والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وقبول التنوع الثقافي، وزيادة الدعم الذي تقدمه الحكومة ووسائل الإعلام للمرأة عندما تحتج ضد الظلم. وأعرب عن القلق لأن الاحتياجات الخاصة بالمسنات والنساء ذوات الإعاقة والمهاجرات لم تلبَّ بعد. وقد نجمت عن المسائل الناشئة بسبب الركود المالي العالمي والكوارث الطبيعية الأخيرة تحديات جديدة أمام التمكين الكامل للمرأة. وتبعاً لذلك، أُتخذت قرارات بشأن التسليم بدور المرأة في رعاية أسرتها، وبحاجات الأرملة، وخاصة في حالات النزاع وما بعد النزاع، وبضرورة أن تخطط جميع الحكومات لتعميم المنظور الجنساني، وضرورة الحوار والتسامح في عملية إيجاد حل سلمي للنزاعات، والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وعدم التسامح مع الاغتصاب، والاعتراف بالآثار السلبية لاستغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية.

٨ - ويعرب المجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، عن دعمه الكامل للحملة العالمية من أجل إصلاح هيكلية المساواة بين الجنسين، في مطالبتها بإنشاء كيان رفيع المستوى معني بالقضايا الجنسانية، تموله الأمم المتحدة تمويلًا كاملاً، من أجل المرأة. وتمثل هذه الوكالة الجديدة في رأينا، آلية حاسمة للنهوض بالمرأة والفتاة مستقبلاً. ونحن نشي على قرار

الجمعية العامة بشأن المضي قدماً في إنشاء هذا الكيان الجديد، الذي ستنال حقوق المرأة من خلاله أخيراً، ما للقضايا الأخرى من وضع وشرعية على جدول أعمال الأمم المتحدة.

٩ - وثمة عدد من التحديات الماثلة أمام المجتمعات التي يُعترف فيها على وجه أكمل بمبادئ بكين، والضمانات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فلا يزال العنف ضد النساء والفتيات على مستوى عال لا يُحتمل. وأخفقت الجهود المبذولة لمكافحة العنف العائلي، وسوء معاملة الأطفال. كما أن تمكين المرأة ونمائها في الميدان الاقتصادي أمران ضروريان لتحقيق الأهداف الواردة في منهاج عمل بيجين ومبادئ الاتفاقية.

١٠ - وفي هذه الذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية، يشدد الاتحاد والمجلس الدولي للمرأة على أهمية هذه الاتفاقية للنساء والأمم، ويدعوان جميع الدول الباقية، الأعضاء منها وذات مركز المراقب، إلى التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري دون أي تحفظات، من أجل المساعدة في تحقيق هدف الوصول إلى عالم يمكن أن تعيش فيه المرأة والفتاة من دون فقر، ومن دون عنف، ومن دون تمييز، على النحو المتوخى في منهاج عمل بيجين.

١١ - وقد أحرزت كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تقدماً كبيراً في مجال تعليم المرأة وتحسين صحتها. وتشكل النساء حالياً في كثير من البلدان المتقدمة النمو، أكثر من نصف عدد خريجي الكليات والجامعات؛ كما قلص كثير من البلدان النامية بدرجة كبيرة الفوارق بين الجنسين في مجالات محو الأمية والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي. ومع ذلك لا تزال هناك ثغرات كبيرة في فرص العمل المتاحة للمرأة والأجور المدفوعة للنساء، مقارنة مع نظرائهن من الرجال؛ وتزداد هذه الفوارق اتساعاً في معظم البلدان النامية^(٢).

١٢ - وعقدت خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة، جلستان متزامنتان تناولتا أهمية الميزة الجنسانية والإنصاف في الأجور في سياق المساواة في تقاسم المسؤوليات، برعاية مشتركة من البعثات الدائمة والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة؛ وأعلن رئيسنا رسمياً عن بدء حملة الاتحاد من أجل التوعية بيوم المساواة في الأجر في هذا الوقت، ودعا الشركات التابعة للاتحاد في أكثر من تسعين بلداً إلى العمل مع أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الحكومات وأرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وجهات أخرى، من أجل التوعية بشأن استمرار أوجه اللامساواة في الأجور بين الجنسين.

(٢) كلمة رئيسية ألقاها سعادة السفير تشان تشي هنغ، سفير سنغافورة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الرابع عشر لشبكة القيادات النسائية، المعقود بسنغافورة، في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

١٣ - ولا تزال مساءلة الحكومات والشركات والأفراد فيما يتعلق بالمرأة محدودة جداً. ويجب أن تشمل نظم الرقابة على كل المستويات، باعتبار أن مشاركتها مشروعة في جميع مجالات الحياة العامة - في الصفوف القيادية في الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع الأوسع. وعلى الرغم من اتساع نطاق إنشاء أجهزة وطنية معنية بالمرأة، فإنها نادراً ما تحصل على موارد كافية أو لدعم سياسي، ولا تستطيع من ثم التأثير على السياسات الحكومية؛ ولا وجود للمرأة دوماً في هيئات اتخاذ القرار الرئيسية المؤثرة على توزيع الموارد في القطاعين العام والخاص. وتبقى الميزنة التي تراعي الفوارق بين الجنسين ورسم السياسات، وسيلتين مفيدتين لقياس التقدم المحرز، وقادرتين على دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وعلى تحسين النواتج المتعلقة بالمرأة كذلك.

١٤ - ونحن ندعو الحكومات التي لديها اهتمام حقيقي بتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، إلى تخصيص التمويل والإنفاق العام من أجل توضيح نسبة ما يخصص منه للإنفاق على النساء والبنات، والإنفاق على الرجال والأولاد. ولا بد من إدراج منظور جنساني في كل مرحلة من مراحل عملية رسم السياسات، بغرض معالجة قضية العدالة الاجتماعية، وكفالة تساوي الفرص بين المرأة والرجل.

١٥ - ونلاحظ أنه على الرغم من أن الاتفاقية لا تعالج الميزانيات والتمويل على وجه التحديد، فإنها تُلمح إلى أن الدول تتقاسم الالتزامات بصفة عامة، من خلال ما تملّيه من اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة. كما أنها تتطلب تمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرارات المتعلقة بالميزانيات. (انظر المادة ٧)^(٣). وبذلك تكون الحالات التي يحبط فيها إحقاق الدولة في تخصيص الموارد المناسبة، التنفيذ الفعلي للاتفاقية، انعكاساً لإخفاقها في الامتثال لأحكام الاتفاقية.

١٦ - وتنص التوصية العامة ٦ من توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على أن تنشئ الدول آلية ومؤسسات وتتخذ إجراءات فعالة على الصعيد الوطني، و/أو تعزز القائم منها، على مستوى إداري رفيع، وبما يكفي من الموارد والالتزام والسلطات لإسداء المشورة بشأن تأثير جميع السياسات الحكومية على المرأة؛ ولرصد وضع المرأة رصدًا شاملاً؛ والمساعدة في رسم سياسات جديدة، وكفالة التنفيذ الفعلي للاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى القضاء على التمييز. وفي التوصيات العامة الأخرى، وكذلك التوصيات الموجهة فرادى إلى الدول، تشير اللجنة صراحة إلى ضرورة اتخاذ تدابير تتعلق بالميزانية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (انظر الفقرة ١٧ من التوصية العامة رقم ٢٤ على سبيل المثال).

(٣) دايان إلسون: الميزنة من أجل حقوق المرأة، ورصد الميزانيات الحكومية للتحقق من امتثالها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٦، الصفحة ١٣.

١٧ - وتترابط الميزنة الجنسانية والمساواة في الأجور وتقاسم المسؤوليات في مجال تقديم الرعاية ترابطاً وثيقاً. ويؤثر إلقاء المزيد من مسؤوليات توفير الرعاية على عاتق المرأة على حصولها على المساواة في الأجر؛ ويؤدي عدم المساواة في الأجر إلى اضطلاع المرأة بنسبة أكبر في أعمال الرعاية؛ وينحو اعتماد ميزانيات غير مراعية للمنظور الجنساني إلى زيادة أعباء العمل غير المأجور. وهناك حاجة ماسة لرسم استراتيجيات تراعي بصورة متزامنة المساواة في تقاسم المسؤوليات في مجال تقديم الرعاية، والمساواة في الأجور بين الجنسين، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

١٨ - وظلت فجوة الأجور بين الجنسين دون تغيير في جميع البلدان، عدا القليل منها، على مدى العقد الماضي، حيث يقل المرتب الأساسي للمرأة بأكثر من نسبة ١٠ في المائة عن المرتب الأساسي للرجل. ويزداد الفارق في حالة حصول المرأة على مؤهلات أعلى. ولا يزال تمثيل المرأة ضعيفاً في مجالات صنع القرار.

١٩ - وسيكون لقدرات المرأة في مجالات إرساء السلام والحد من تغير المناخ وحماية البيئات المستدامة، أهمية حاسمة لمستقبل كوكبنا؛ ولا بد من حث المجتمعات على الاعتراف بهذه الحقيقة واتخاذ الإجراءات المناسبة. ويجب أن يكون الاعتراف باحتياجات البنت على رأس قائمة الأولويات. فمستقبلها هو مستقبل المرأة. ويؤدي الحرص على إبراز صورتها من خلال الاستثمار في جميع جوانب ثنائها، إلى تكوين أسر ومجتمعات محلية أقوى.

٢٠ - ولن تتحقق أهداف منهاج عمل بيجين ومقاصده على نحو كامل سوى الإرادة السياسية، وإعادة صياغة جميع السياسات الحكومية من أجل الاعتراف بالقضايا الجنسانية وإدماجها، واستحداث آليات لكفالة تفعيل الإمكانات الكاملة للمرأة جنباً إلى جنب مع الرجل. فلنواصل المضي قدماً، مع الاعتراف بأن التقدم الذي تحرزه المرأة هو تقدم للجميع بأنه لا مجال للتراجع أبداً.